مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
المجلد 06 / العدد: 01 (2022)
ص ص. 237- 264

المعضلة الأمنية المجتمعية العراقية منذ 2003: الأسباب و التداعيات

The iraqi community security dilemma since 2003:Causes and consequences

شريط نجمة، جامعة وهران 2، الجزائر، cheriet.Nedjema@univ-oran2.dz

بوسعادة خيرة، جامعة وهران 2، الجزائر، boussada.khaira @univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/20 **تاريخ القبول: 2022/05/11** **تاريخ النشر: 2022/06/01**

الملخص:

سعت هذه الدراسة البحث في أسباب وتداعيات المعضلة الأمنية المجتمعية العراقية، والإحاطة بالتحديات الداخلية والخارجية التي حالت دون تحقيق الأمن المجتمعي، خاصة بعد الغزو الأمريكي، وإسقاط النظام السياسي السابق. كذلك ألقت الضوء على دور الفواعل الإقليمية والدولية في الساحة العراقية، وتأثيرها على مستقبل الأمن المجتمعي بالعراق.

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن المعضلة الأمنية المجتمعية في العراق هي نتاج لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تمتاز بالتداخل والتعقيد.

الكلمات المفتاحية: المعضلة الأمنية المجتمعية، العراق، الفواعل الإقليمية- الدولية ،التحديات.

Abstract:

This study sought to research the causes and repercussions of the Iraqi societal security dilemma, and to take note of the internal and external challenges that prevented the achievement of societal security, especially after the American invasion and the overthrow of the previous political regime. It also shed light on the role of regional and international actors in the Iraqi arena, and their impact on the future of societal security in Iraq.

This study reached a basic conclusion that the societal security dilemma in Iraq is the result of a set of internal and external factors characterized by overlapping and complexity.

Keywords: the societal security dilemma, Iraq, regional-international actors, challenges.

مقدمة:

عَرف العراق على امتداد سنوات طويلة معضلة أمنية مجتمعية، كانت نتاج تراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية، واضطهاد ممارس من قبل النظام السياسي في ظل غياب رؤية استراتيجية وفقدان لأية حلول عملية لهذه المعضلة. فقدهيمنت فكرة إدماج مختلف العرقيات والإثنيات والطوائف التي تشكل النسيج المجتمعي العراقي على كل من صناع القرار والسياسيين والباحثين في مختلف الحقول المعرفية نحو بناء الدولة الأمة. من خلال المساهمة في مشاريع اجتماعية لتفعيل العلاقات الاجتماعية بين مختلف مكونات المجتمع العراقي، والسعي نحو الهوية الوطنية العراقية الجامعة .

وقد تنوعت الجهود والمحاولات للحد من تلك المعضلة الأمنية المجتمعية، إلا أن المتغيرات والعوامل التي أفرزتها البيئة الدولية من أحداث متتالية كنهاية الحرب الباردة و حرب الخليج الثانية، أثرت بشكل كبير في زيادة حدة المعضلة الأمنية المجتمعية العراقية، و حالت دون إيجاد حلول لها .

أدّى الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 إلى إحداث انكشاف وشرخ أمني للحدود العراقية، مما مهد الطريق أمام الفواعل الإقليمية والدولية على التأثير في العراق، وذلك في ظل غياب مؤسسات أمنية قوية، وهشاشة الأمن المجتمعي العراقي مما زاد من حالة النزاع و الصراع الطائفي والانقسام المجتمعي.

تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص المعضلة الأمنية المجتمعية العراقية، والغوص في المجتمع العراقي وتحديد العوامل والتحديات الداخلية التي حالت دون تحقيق الأمن المجتمعي. لإيجاد حلول واقعية وعملية، والاتجاه نحو تعزيز الهوية الوطنية العراقية على مرّ السنوات الماضية. هذا بالإضافة إلى تحديد العوامل والتحديات الخارجية التي كان لمفعولها أثر أكبر في زيادة حدة المعضلة الأمنية المجتمعية، والتي نتج عنها توترات أمنية وصلت إلى حد العنف و الاقتتال الطائفي.

من خلال ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت العوامل الخارجية والتحديات الداخلية في زيادة حدة المعضلة الأمنية المجتمعية في العراق ؟ وما هي تداعياتها على مستقبل العراق ؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة:

- ما هي الدلالات المفاهيمية والنظرية لكلا من: المعضلة الأمنية والمعضلة الأمنية المجتمعية ؟ما هي التركيبة المجتمعية العراقية ؟

- كيف أثر العامل الخارجي على الأمن المجتمعي العراقي؟ وما هي أهم الفواعل الإقليمية والدولية في الساحة العراقية؟

وفي ضوء تلك الإشكالية جاءت الدراسة بالفرضيات التالية:

- كلما زادت التدخلات الخارجية (الإقليمية - الدولية) فإن دورها يتفاقم ويؤدي في زيادة النزاع الطائفي وغياب للأمن المجتمعي.

- هناك علاقة ارتباطية بين العامل الخارجي وتهديد الأمن المجتمعي في العراق.

استعانت الدراسة بمنهج دراسة الحالة، والّذي يتيح تتبع تطور المعضلة الأمنية المجتمعية، والبحث في أسبابها وآثارها على المجتمع العراقي. كما اهتمت الدراسة بتأثير العامل الخارجي في تأجيج الصراع الطائفي والزيادة في حدة المعضلة الأمنية المجتمعية، وبالتالي التحكم بمستقبل العراق.

تهدف هذه الدراسة للبحث في العوامل التي أدت إلى إحداث التفكك في النسيج المجتمعي العراقي بين مختلف طوائفه، وإشعال الصراعات الطائفية والتي وصلت إلى حد الاقتتال واتخاذ البعض الهجرة سبيلا، لذا فإن هذه الدراسة تسعى لتحديد المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في الأمن المجتمعي العراقي.

استدعت الدراسة تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية: المحور الأول توقفنا فيه توصيف المعضلة الأمنية في العراق، المحور الثاني التحديات الداخلية والخارجية

المؤثرة على الأمن المجتمعي في العراق، أما الثالث فتناول مسار المعضلة الأمنية المجتمعية في العراق والمقترحات .

المحور الأول: توصيف المعضلة الأمنية في العراق

نالت القضايا الأمنية اهتماما واسعا من قبل باحثي العلوم السياسية والاجتماعية، والذين ساهموا في إرساء معالم حقل معرفي جديد " حقل الدراسات الأمنية " والعمل على تطوير المفاهيم المعرفية تماشيا مع متغيرات الدولية الجديدة، ومن بين هذه المفاهيم " المعضلة الأمنية "أو ما يعرف ب " المأزق الأمني"، والتي تعتبر من المفاهيم الجوهرية في حقلي كلا من العلاقات الدولية والدراسات الأمنية.

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة

1- مفهوم المعضلة الأمنية: يجد بعض الباحثين في العلاقات الدولية بأن المعضلة الأمنية هي من أهم مصادر الصراع في العلاقات الدولية، إذ يمكن أن تهدد الإجراءات المتخذة من أجل حماية وأمن الوحدة إلى تهديد الآخرين، مما يؤدي إلى سباق التسلح والصراع والحرب، وبالتالي الفوضى، ويعود السبب الرئيسي الذي ترتكز عليه المعضلة الأمنية هو"عدم اليقين"[1]، وهذا المسعى الذي حاول جون هرتز"JohHerz "توضيحه في كتابه "Idialist International and Security Dilemma" في خمسينات القرن الماضي، والذي قدم تعريف للمعضلة الأمنية على أنها " مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى زيادة تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا"[2].

من خلال هذه التعريفات، يجدر القول أن المنشأ الأساسي للمعضلة الأمنية هو طبيعة و بنية النظام الدولي الذي يتميز بالفوضى(غياب الحكومة العالمية)، وما يزيد من

حدتها هي تلك الدوافع التي تؤذي إلى زيادة قدرات الدولة العسكرية(أي التحفيز لامتلاك قدر من القدرات العسكرية)، والتي قد ينجم عنه صراع أو حرب.

2- **المعضلة الأمنية المجتمعية:** ساهم التطور المعرفي في حقل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، والذي أدى إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن واتساع مداه ليرافق المتغيرات الدولية الجديدة، إلى ضرورة لصياغة جديدة لمفهوم المعضلة الأمنية ليتماشى مع هذه المتغيرات، ما نتج عنه مجموعة من المفاهيم نذكر منها المعضلة الأمنية البنيوية و المعضلة الأمنية الإدراكية، المعضلة الأمنية العميقة، وأخيرا المعضلة الأمنية المجتمعية و التي هي محل دراستنا. ويعود الفضل لإسهامات مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية، حيث افترضت هذه المدرسة "المجتمع" مدلولا أو مرجعية جديدة للأمن، بعدما تبنت دراسات "باري بوزان" ثم طورته لتشكل هذه التحليلات قطيعة مع التحليلات المركزية – الدولاتية[3]. وصوبت اهتماماتها نحو "المجتمع" باعتباره أضحى مركزيا في مواجهة التحديات والتحولات الراهنة التي تعكس تراجع الاحتكار الحصري لأمن الدولة في مقابل أمن كل من الفرد و الجماعة والمجتمع.

كان باري بوزان Barry Puzenأول من استخدم مفهوم المعضلة الأمنية لتفسير النزاع العرقي في مقاله المعنون ب" المعضلة الأمنية و النزاع العرقي" عام 1993[4]، وترتكز حجته على أساس أن المعضلات الأمنية داخل الدول يمكن أن تحدث عندما تكون الظروف مماثلة لتلك بين الدول في النظام الدولي. ويدعى أن انهيار الدول متعددة الأعراق يكمن في الفوضى الناشئة بسبب غياب حكومة مركزية فعالة، مما يجبر المجموعات (العرقية، القومية، الدينية) على توفير أمنها الخاص[5]، وبالتالي ينشأ الصراع ويمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية، أما **ميلر**Muler فيرى أن سبب المعضلة الأمنية المجتمعية هو غياب للأمن المجتمعي والذي يرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار والمحافظة على خصوصيتها، في ظل

الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة، أي ما يتعلق بإحساس هذه المجموعة بأن هناك مساسا بمكونات هويتها من اللغة والثقافة والدين والهوية والعادات"[6].

ثانيا: المعضلة الأمنية المجتمعية العراقية

يعيش العراق منذ بداية الألفية معضلة أمنية مجتمعية، تداخلت فيها عوامل كثيرة من (سياسية – اقتصادية – اجتماعية- هوياتية) تراكمات تاريخية وعوامل فرضتها التحديات الجديدة خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق 2003، وتفكك بنية النظام السياسي السابق و مؤسسات الدولة ما أثار أزمة داخلية أدت إلى نزاع طائفي وساهمت في تفكيك النسيج المجتمعي العراقي إلى طوائف دينية وعرقية .

يزخر المجتمع العراقي بتنوع عرقي وديني؛ مما ساهم في إثراء خريطته المجتمعية:

1- الخريطة الإثنية والعرقية المجتمعية العراقية:

يعد العراق أكثر الدول تعددية (عرقيا وقوميا ودينيا) في الشرق الأوسط، يحتوي في بنيته التركيبية المجتمعية أغلب الطوائف والأعراق الموجودة في المنطقة، من (عرب وكرد، تركمان والشبك وغيرهم) ودينيا (الشيعة، السنة والمسحيين، الأيزديدين)، يشكل العرب الأغلبية بنسبة 70الى 80 بالمئة من السكان ويقسمون إلى:

أ- العرب الشيعة: يتوزع معظم أبناء الطائفة الشيعية جغرافيا في جنوب العراق. وباستثناء بغداد تمثل المحافظات الجنوبية مناطق الانتشار الشيعي وهي (واسط، بابل كربلاء، النجف القادسية، المثنى، ذيقار، ميسان والبصرة)[7].

ب- أما العرب السنة: يتوزعون في مناطق شمال العاصمة بغداد وغربها تشمل (الأنبار، نينوى، صلاح الدين، كركوك، ديالى) بالإضافة إلى بغداد التي تعد خليطا من كل الطوائف العراقية[8].

ج- الأكراد: يصل عددهم بالعراق نحو 5,2 مليون نسمة معظمهم من المسلمين السنة، يتمركز الأكراد في شمال البلاد وخاصة في السليمانية ودهوك وأربيل، ووفقا لتقديرات

عام2005 الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية، يشكل الأكراد نسبة 13,2 بالمئة من عدد السكان الكلي للبلاد[9].

د- التركمان: فعددهم حسب بعض التقارير والإحصائيات هو 2,5 مليون نسمة، وهي بذلك ثالث أكبر مجموعة عرقية بالعراق، يستوطنون المناطق الشمالية من العراق (كركوك، نينوى، صلاح الدين وأربيل) وفي بعض مناطق بغداد[10]. فيما يخص مسيحي العراق فينقسم إلى عدة طوائف من(الأشوريون والكلدانيون والأرمن، السريان) ويتواجد العدد الكبير منهم في بغداد وسهل نينوى، عينكاوه وشقلاوة[11]، ويمثلون 2,14بالمئة من عدد السكان يبلغ عددهم 635196 نسمة وهناك أقليات أخرى تشمل كل من **الأيزيدية** الذي يبلغ عددهم 255256 نسمة أي 0,86 بالمئة ويتركز وجودهم في (نينوى، الموصل، سنجار تكليف، شيخان و الموصل، تلعفر والبعاج)[12]، **والصائبة** الذي يبلغ عددهم 15ألف يتوزعون في بغداد و البصرة، ميسان وواسط ،أربيل. تتواجد أقلية **الشبك** في محافظة نينوى والمدن والقرى المحيطة بالموصل"[13].

2- أبعاد المعضلة المجتمعية العراقية:

أثارت هذه التوليفة المجتمعية العراقية المتنوعة من حيث العرق والدين والمذهب، ولا تزال التساؤل حول الصعوبة والجدية لبناء هوية وطنية موحدة في العراق، والذي لا يزال يعاني لحد الساعة من أزمات عرقية وطائفية، تتحكم فيها أبعاد هوياتية ودينية ولغوية، حالت دون بناء الدولة والتماسك المجتمعي، لذا وجب تحديدها:

1- البعد الهوياتي: كشفت الأزمات السياسية والحروب التي تعرضت لها الدولة العراقية، عن مشاكل بنيوية معقدة، منها إشكالية الهوية الوطنية والصعوبات التي تواجهها نحو عملية البناء والاندماج الاجتماعي، حيث أبانت عن تأصيل الهويات الفئوية لما دون الدولة، والانتقاص من المشتركات التي تجمع الشعب العراقي[14]، و التي انعكست على مستوى الخطاب والممارسة السياسية لدى النخب وأغلب المكونات العراقية لفترات

مختلفة قبل الغزو الأمريكي وبعده. فسوء التعاطي مع الانتفاضة الشيعية في الجنوب والمكوّن الكردي في الشمال، خلق فجوة كبيرة بين الحكومة والمكونات الرئيسية في العراق[15]، ناهيك عن التدخلات الخارجية، التي اعتمدت على العامل الهوياتي للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، المتمثلة بدول التحالف لحماية الأكراد من الدولة العراقية[16]، ودعم إيران للمعارضة الشيعية.

2- **البعد الديني**: شهدت الساحة العراقية منذ القدم صراعات وحروب طائفية ودينية بين الشعوب المتلاحقة عليها، وعليه فالبعد الديني كان دوما حاضرا في تأجيج تلك الصراعات، لعل أبرزها وأشدها الصراع التاريخي بين الدولة العثمانية والفارسية و الذي ترك ترسباته بالمنطقة بحيث لا تزال قائمة لحد الآن في شكلها الطائفي، فالصراع الديني لم يكن ذا تأثير كبير في الساحة العراقية إلا في جانبه الطائفي (الشيعة –السنة) وذلك لأسباب عدة من أهمها:

- ضعف الأقليات الدينية وتنوعها إلى الحد الذي لم يجعلها تشكل ثقلا مؤثرا في الصراع في هذه المرحلة[17].
- ارتفاع حدة الصراع الطائفي بين السنة والشيعة في العراق نتيجة لتحولات جيوسياسية واجتماعية وثقافية متعددة .
- خلق الغزو الأمريكي بالعراق منذ 2003 ساحة للفوضى والتنافس الشديد شيعي– سني لبسط النفوذ على مراكز السلطة. وقد وصل الاحتقان الطائفي ذروته خلال 2006، عقب عملية تفجير لمرقد الإمامين العسكريين في مدينة سامراء، بدأت في أعقابها معركة دموية مفتوحة بين الشيعة والسنة داخل المدن والأحياء العراقية، استمرت طوال عامين، خلفت عشرات آلاف القتلى والمعطوبين والمهجرين العراقيين"[18].

3- **البعد الثقافي واللغوي**: لم يكن التنوع الثقافي واللغوي العراقي محل صراع وجدل، إلا في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، ما أدى إلى طرح عدة تأويلات عن

أسباب إخفاق الأنظمة السابقة في إدارتها لهذا التنوع وضمان تحقيق التعايش و الاندماج ضمن ثقافة جامعة تعبر عن الهوية الوطنية. ثمة عدة محاولات لتفسير إخفاق تلك الحكومات لتحقيق الاندماج نحو الهوية الوطنية، ومنها إتباعها لآليات و سياسات قسرية لم تراع من خلالها خصوصية كل هوية ثقافية في عملية الاندماج أو تهميشها لثقافات بعينها، ما حدا إلى تفرعها بدل اندماجها أمام كل أزمة سياسية أو أمنية كانت تواجهها في طريقها لذلك. فمشكلة العراق تكمن في طبيعة تنوعه الثقافي والعلاقة بين هذه المكونات ضمن الحيز السياسي للدولة العراقية، ونظرة هذه المكونات لثقافتها الفرعية في ضوء أهمية الدين أو العرق أو الانتماء الطائفي والذي يجعل من الهوية الوطنية هوية لم تتبلور بعد[19].

المحور الثاني: التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن المجتمعي في العراق

تكشف الأبعاد الثلاثة للمعضلة الأمنية المجتمعية العراقية، عن الخلل الذي يعاني منه المجتمع العراقي، والذي يحول دون بناء مجتمع متماسك متعدد ومتنوع عرقيا ودينيا طائفيا، إذ ثمة أسباب وعوامل وتحديات داخلية وخارجية، ظاهرية أو خفية أدت إلى زيادة حدة المعضلة، ناهيك عن الجذور التاريخية، والتي تضرب في عمق التاريخ الإسلامي، حيث تنازعت على المنطقة عدة حضارات تركت ترسباتها بها*، ومن بين أهم تلك التحديات و العوامل التي حالت دون ذلك ويمكن إيجازها في ما يلي:

أ- التحديات الداخلية:

تبين هشاشة التركيبة المجتمعية العراقية أن ثمة عوامل وتحديات أثرت بشكل كبير في بناء مجتمع عراقي متماسك عرقيا ودينيا منذ ميلاد الدولة العراقية، وتتمثل في:

1- خيارات الأنظمة السياسية السابقة، التي كان لها الدور الكبير في التأثير على المجتمع العراقي، وكان أثرها سلبيا بشكل زرع حالة الخوف الشديد من السلطة السياسية القائمة والتي لم تسعى حينها إلى بناء مواطن حر يمتلك الإرادة الحقيقية في

التعبير وإبداء الرأي بقدر ما كانت تسعى إلى بناء مواطن خنوع يخاف من السلطة السياسية القائمة ويخشى منها"[20].إلى جانب ذلك احتكار الحزب الواحد (حزب البعث) للسلطة ساهم في افتقار المجتمع العراقي إلى نموذج من الحكم السياسي القادر على بلورة حد أدنى من الإرادة الجمعية والتعبير عن المصالح المتعددة والمتباينة للمجتمع والعمل على تقنينها وتوفير الإطار المناسب لها"[21].

2- فشل النظام السياسي السابق في إيجاد آليات تساهم في بناء وترسيخ الهوية الوطنية الجامعة وتغليبها على الهويات الفرعية(القومية أو الدينية والمذهبية)، كما أن النكبات التي تعرض لها النظام خارجيا (حرب الخليج الأولى والثانية) و التي أنعشت الخطابات المذهبية وحملت أفعالا وردود الأفعال، خاصة إثر تفاقم عمليات القمع والاضطهاد التي تجلت بعمليات تهجير نحو نصف مليون عراقي إلى إيران بحجة التبعية الإيرانية[22]، ساهمت هذه الأحداث إلى حد ما في تدخل العامل الخارجي (الولايات المتحدة الأمريكية وإيران) بشكل كبير وتأثيره بقوة في بنية المجتمع العراقي، فبدأت تطفوا على السطح أولى مظاهر الانقسام (الأكراد بالشمال العراقي وتزايد الحركات الشيعية المتمردة بالجنوب).

3- أدّى الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 إلى تغيير الخريطة السياسية، من حكم حزب شمولي تمكن من بسط نفوذه والعمل على استقرار العراق إلى حكم طائفي متعدد الوجوه والأشكال"[23]. وقد عزز من وجود العديد من الأحزاب السياسية ذات الإيديولوجية الطائفية والعرقية التي لم تستطع استيعاب مفهوم الديمقراطية كونها مجرد واجهات لشخصيات طائفية أو سياسية أو عشائرية، ولم تكن قادرة على الانفتاح على الأفق السياسي الرحب والوطني، فكانت أحد أسباب بروز أزمة الهوية تعدد الولاءات الفرعية، ناهيك عن صراعات فيما بينها والتي تسببت بدخول العراق في موجة العنف الطائفي المدعوم خارجيا"[24].

4- إن أخطر ما جاء به الاحتلال هو اعتماد المعايير الطائفية والإثنية في إعادة تشكيل الأطر الجديدة للدولة بعد أن قام بتدميرها، من بينها " **مبدأ المحاصصة**"، و الذي يعد انعكاس وتجسيد لفكرة الطائفية السياسية في الواقع السياسي العراقي، تم طرحه من قبل الحاكم المدني" بول بريمر"، بعد أن تم تقسيم المجتمع العراقي إلى مكونات عرقية ومذهبية بدلا من دعم "مشروع المواطنة" وقيام قوات الاحتلال الأمريكي بحل مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، وقد اعتمدت في ذلك على الاستقطاب الطائفي في عملية بناء الدولة العراقية، وتشكيل معظم القوى و الأحزاب السياسية التي تأسست على أساس ولائها للمُكوّن"[25]. ويعتبر مجلس الحكم الانتقالي أول تشكيل في النظام السياسي الجديد ينشأ على أساس المحاصصة الطائفية، حيث انبثق عنه أول حكومة بعد سقوط النظام وقسمت الوزارات و مؤسسات الدولة على القوى السياسية الطائفية واتبع نفس الأسلوب بتشكيل الحكومات المتعاقبة حتى أصبح هذا النظام عُرف متبع في تشكيل المؤسسات الرسمية وتقسيم المناصب"[26].

5- ما يأخذ على الدستور العراقي لعام 2005، غياب مواد قانونية تساهم في ترسيخ الهوية الوطنية، وإن كان قد أخذ نظريا بديمقراطية الأكثرية، إلا أن التطبيق العملي لفعاليات العملية السياسية تجري بتطبيق مشوه للديمقراطية التوافقية "المحاصصة " الذي كرس الولاء للهويات الفرعية على حساب الهوية. لذا فإن الدستور العراقي بحاجة إلى تعديل لاسيما، وأنه قد أُعد بوقت قصير وبشكل سريع مما أوجد العديد من الاختلالات التي اتضحت فيما بعد في التطبيق، ولاشك أن هذا التعديل بحاجة إلى توافق سياسي.[27]

6- في ظل فشل الدولة العراقية في إحكام سيطرتها وتوفير الحماية لأفرادها، ومع انتشار المليشيات المسلحة والتابعة للبعض الأحزاب النافذة في الدولة والمدعومة خارجيا، اتخذت بعض الحركات والتنظيمات الإرهابية (القاعدة، الدولة الإسلامية - داعش) من

العراق ملاذا لها لتحقيق غاياتها في المنطقة، مستغلة بذلك ضعف و هشاشة الجهاز الأمني من جهة، والتنافس الطائفي من جهة أخرى.

ب- أثر العامل الخارجي:

لعبت الفواعل الإقليمية والدولية دورا هاما في الساحة العراقية، حيث كان لها أثر على الوضع الأمني والسياسي والذي انعكس بدوره على الأمن المجتمعي.

1- القوى الإقليمية:

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة2003وسقوط النظام السابق، اشتد التنافس بين القوى الإقليمية الثلاث (إيران، السعودية، تركيا) على الساحة العراقية، وقد جندت كل منها مختلف الوسائل والآليات لإحكام سيطرتها على مراكز السلطة هناك، وذلك نظرا لأهمية العراق و خريطته المجتمعية المتنوعة قوميا ودينيا ومذهبيا، في طموحها الاستراتيجي والإقليمي .

أ- الدور الإيراني: سعت إيران منذ احتلال العراق التوغل في داخل المجتمع العراقي، مستغلة بذلك الفراغ السياسي والأمني، والفوضى التي أحدثاها سقوط النظام السياسي و حل الجيش العراقي اللذان كانا يشكلان تحديا لنفوذها في المنطقة. وقد سنحت بذلك فرصة لإيران للحيلولة دون ظهور العراق كفاعل إقليمي من جديد، يناطح إيران ويحد من قدرتها على مد نفوذها وتحقيق أهدافها في الإقليم العربي[28]، والتأثير في إعادة بناءه المؤسسي والدولاتي (سياسيا وأمنيا) من خلال التوظيف الطائفي بدعم الطائفة الشيعية وميليشياتها. وقد شجعت حلفاءها المقربين "المجلس الأعلى الإسلامي العراقي" و ميليشيته السابقة " منظمة بدر وحزب الدعوة الإسلامي وكذلك الصدريين للمشاركة في الحياة السياسية والمساعدة على تشكيل المؤسسات الوليدة في العراق"[29]. وقد ظهر ذلك بشكل جلي خاصة فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية في العراق 12ماي 2018، بعد محاولة نظام الملالي دعم ترشح قيادات من ميليشيات الحشد الشعبي في الانتخابات التي فاز فيها

تحالف "سائرون" الذي يتزعمه رجل الدين الشيعي" مقتدى الصدر" في المركز الأول، بعدد 54 مقعدا."[30]إن ترشيح زعماء من ميليشيات الحشد الشعبي في الانتخابات، هو جزء من سياسة إيران الكبرى للسيطرة من الداخل"[31]على القرار السياسي العراقي، بما يتلاءم مع استراتيجيتها في المنطقة.

ب- **الدور التركي:** شكل احتلال العراق عام 2003 تحدي كبير للاستراتيجية التركية الجديدة خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002 وتبنيه لسياسة خارجية جديدة قوامها إعادة إحياء الدور العثماني في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتقاطع مع الطموح الإيراني النافذ في العراق. ولا يقف الأمر عند ذلك الطموح وإنما يتعدى إلى ما يشكله أمن العراق ووحدته واستقراره الداخلي من هاجس للسياسية الأمنية التركية خاصة مع انتشار التنظيمات الإرهابية والاقتتال الطائفي، وتبدو تركيا على اقتناع تام بأن طهران لها تأثير ونفوذ على بغداد. لذا أصبحت تؤمن بأن محور"شيعي" بقيادة إيران آخذ في التشكل على حدودها الجنوبية ويمتد من العراق إلى سوريا، وقد أدت وجهة النظر هذه إلى قيام أنقرة بالبحث عن حلفاء لمواجهة هذا المحور، بما في ذلك "حكومة إقليم كردستان" وسكان العراق من العرب السنة[32]، فالدور التركي والوجود العسكري جزء من المحور الإقليمي الذي أخذ على عاتقه "مواجهة "الإرهاب والنفوذ الإيراني في العراق والمنطقة وبكل المستويات السياسية والعسكرية والدبلوماسية وبمظلة أمريكية وعدت بدعم هذا المحور مقابل المحور الإيراني الصلب بتحالفاته وبمظلة روسية لا تتخلى عن حلفائها بسهولة [33].

ج- **الدور السعودي:** لم يكن احتلال العراق سنة 2003 ولا إسقاط النظام السياسي السابق مفاجئ للسعودية، وذلك راجع إلى توثر العلاقات بين دول الخليج والنظام السابق(حرب الخليج الثانية) وكانت القطيعة التي دامت أكثر من عشر سنوات .

سعت السعودية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق للبحث عن دور وموطئ قدم لها في العراق، إلا أن تغيير النظام السياسي في العراق انطوى على ظهور قوى سياسية مقربة من إيران أصبحت لها اليد الطولى في الوضع السياسي العراقي[34]، ما أدى بالسعودية إلى رفض التعامل مع الحكومات العراقية ذات الأغلبية الشيعية، ومحاولة دعم وتمويل الجماعات السنية فيها وهو ما عبر عنه السفير الأمريكي في العراق كريستوفر" إن التحدي بالنسبة لنا هو إقناع جيران العراق، وتحديدا الحكومات العربية السنية ،بأن العلاقة مع العراق الجديد لا تقوم على لعبة غالب أو مغلوب، وإن ربح العراق لا يعني خسارة هذه الحكومات"[35]، كما أن وثائق دبلوماسية أظهرت مدى تخوف رئيس الوزراء العراقي السابق من التدخل الخارجي و خاصة السعودي منه، إذ رأى" أن جهود المملكة العربية السعودية لحشد السنة يزيد من التوترات الطائفية ويعطي إيران ذريعة إضافية للتدخل في السياسة العراقية "[36].

إنّ التنافس الشديد بين إيران والسعودية على الساحة العراقية يخفي وراءه خشية هذه الأخيرة من قيام دولة شيعية على حدودها الشمالية لما في ذلك تأثير على الشيعة داخل السعودية، لذا يبدو وقف انتشار النفوذ الإيراني وإمكانية تصدير قيم النظام الثوري الإيراني إلى الداخل العراقي هو أحد الاهتمامات الرئيسية للرياض في الملف العراقي"[37].

2-**القوى الدولية:** لطالما كان للعراق مكانة مهمة في السياسات الأمريكية والأوروبية، وهذا يعود لأهميته الاستراتيجية ولامتلاكه ثروات باطنية منها النفط، وإن كان الاحتلال الأمريكي قد تذرع بأسباب اتضحت فيما بعد أنها مجرد ذريعة لدخول العراق وإسقاط نظامه، إلا أن مع مرور الوقت بدأت تتضح الأجندة الأمريكية في العراق.

- **الدور الأمريكي:** تفيد تجربة التعامل الأمريكي مع العراق بعد 2003، وحتى الانسحاب العسكري عام 2011، أنها أُسست على ثلاث ركائز أساسية: السياسية والاقتصادية و

العسكرية، تكمن الركيزة السياسية في إعادة بناء نظام سياسي يتماهى والصورة الأمريكية التي أُريد أن يكون عليها، ومنها أن يصبح لاحقا أداة لإحداث تغيير شامل في الشرق الأوسط، وفق "نظرية الدومينو".[38]ونجد هذه الركيزة في العديد من الاستراتيجيات الأمريكية (نظرية هنري كيسنجر" الخطوة – خطوة" وأخطرها التفتيت الطائفي والعرقي التي تبناها برنارد لويس لتقسيم منطقة الشرق الأوسط)، والذي يُمَكن الولايات المتحدة من إعادة تفكيك المنطقة وتركيبها وفق منطقها ومصالحها. ويذكر أستاذ النزاعات الدولية الأمريكي **مايكل كلير** في مقال له في مجلة Nation الأمريكية في عددها يونيو 2003 أي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق" أن الحرب أوضحت أن نقطة الارتكاز المركزية للتنافس الدولي هي منطقة جنوب ووسط آسيا؛ أي من أفغانستان والجمهوريات الآسيوية الإسلامية حتى العراق، الذي اعتبره **وليم هملتون**[*] قلب الشرق الأوسط[39].أما الدّافع الاقتصادي فيعتبر من أبرز ما دفع الولايات المتحدة لاحتلال العراق، البلد الذي يرقد على خزين هائل من النفط، والذي من المقدر له حسب خبراء النفط الاحتفاظ بالبرميل الأخير في العالم تحت أراضيه بعد ما يتجاوز المائة عام بعد أن تنضب حقوق النفط العالمية[40]. وفيما يخص الرّكيزة العسكرية فتستند إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة بصورة دائمة من خلال زيادة عدد القوات المتواجدة، وبناء المزيد من القواعد العسكرية التي توفر لها السيطرة الكاملة على المنطقة[41].

بذلك دشن الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، مرحلة جديدة في الانغماس الأمريكي المباشر وإعادة تشكيل النظم السياسية في المنطقة[42]، وقد نجح من خلال نظام المحاصصة أن يخلق توتر سياسي بين العرب السنة والشيعة، سرعان ما تطور إلى نزاع طائفي، عمق من الانقسامات في المجتمع العراقي عرقيا ودينيا ومذهبيا، وقد نبه **هنري كيسنجر** من هذا الوضع بعد السقوط مباشرة حين قال:" إذا أسفرت العملية السياسية

في العراق عن صعود للتيار الديني الشيعي، فإن من صالح الولايات المتحدة الأمريكية العمل على تشجيع قيام كيانات ترتبط بعضها ببعض برابط هش"[43].

تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أهمية الساحة العراقية لكل من القوى الإقليمية الطامحة في السيطرة عليها، خاصة التنافس السعودي والإيراني، وتدرك حجم المخاوف الخليجية من توغل الهلال الشّيعي في منطقة الشرق الأوسط. لهذا تستغل نفوذ إيران في المؤسسات العراقية بما يخدم مصالحها في المنطقة، إلا أن هذه التدخلات الإقليمية والدولية في الشّأن العراقي، عمقت من الانقسامات السياسية العراقية والذي انعكس على المجتمع العراقي وزاد من حدة معضلته الأمنية المجتمعية .

المحور الثالث: آليات إعادة بناء الأمن المجتمعي في العراق: الرهانات والتحديات

أظهرت السنوات الأخيرة حجم الشرخ الذي يعاني منه المجتمع العراقي، فقد أدى ميلاد الدولة العراقية وخيارات الأنظمة السياسية، ومحاولات قوى إقليمية ودولية من استغلال الانقسامات العرقية والدينية بالمجتمع العراقي إلى تفاقم الأوضاع وزيادة في حدة المعضلة الأمنية المجتمعية والتي تضعنا أمام احتمالات عديدة .

أ- **مسارات المعضلة الأمنية المجتمعية:** من المتوقع أن تؤدي المعضلة الأمنية المجتمعية إلى أحد السيناريوهات التالية: إما **سيناريو بقاء الوضع على حاله**، ويعني المحافظة على طبيعة النظام السياسي الذي أسسه الاحتلال "نظام المحاصصة " والتمثيل الحزبي الطائفي وولاءه للمُكون أو الممول على حساب مصلحة الوحدة الوطنية[44]، ما قد يزيد من تعميق الفجوة بين الولاءات للهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ويدفع باحتمال الصراع الطائفي وزيادة العنف المادي وانتشار الفوضى. حيث لهذا السيناريو تداعيات خطيرة تهدد مستقبل الدولة العراقية بجوانبها كافة؛ لأنه من غير الممكن استمرار الوضع الراهن وفق السياسات العشوائية والطائفية وسط تزايد الشعور لدى بعض المكونات السياسية والمجتمعية بالتهميش وممارسة الإقصاء ضد

حضورها في المعادلة السياسية[45].وهذا يعني فشل محاولات الإصلاح واتساع الأزمة؛ بسبب عدم القدرة الخروج من سياسة التوافقات الحزبية والمحاصصة .كذلك استمرار انتهاك القوى الإقليمية والدولية للسيادة العراقية وإقحامها في صراعاتها واستغلالها لحالة الانقسام الطائفي والإثني مما يضع الدولة في حالة من عدم الاستقرار والذي ينعكس سلبا على أمنها المجتمعي .

أما **السيناريو الثاني" الإصلاح السياسي"** ويحدث في حال إدراك النخبة السياسية العراقية، لخطورة استمرار بقاء الوضع على حاله وما قد ينجر عنه من هلاك للدولة العراقية في ظل التجاذبات الطائفية والإقليمية والدولية عليها، ما يؤدي بهم إلى إعادة بناء المؤسسي والإصلاح الشامل وزيادة فرص المصالحة الوطنية وتشكيل توافق وطني مبني على الهوية الوطنية العراقية. فتغليب المصلحة الوطنية وتجاوز مبدأ المحاصصة السياسية والذي يكرس التقسيم الاثني والطائفي من شأنه إعادة الهيبة لمؤسسات الدولة العراقية وقوتها وبالتالي الحد من نفوذ الدول المجاورة والقوى الدولية والنأي عن استخدام الساحة العراقية في صراعاتها. كذلك إبعاد خطورة مشروع التقسيم. إذ يؤدي الإصلاح السياسي إلى استقرار الدولة العراقية، مما يهيئها لحماية أفضل من التدخل الأجنبي في المستقبل مثل أنشطة الميليشيات المدعومة دوليًا والنفوذ السياسي والحركات الجهادية. ويمكن أيضا أن يوفر العراق المستقر وذو سيادة حاجزًا ماديًا وسياسيًا بين جيرانه ذوي الوزن الثقيل: إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية، خاصة إيران ومشروعاتها المبنية على الطائفية.

أما **السيناريو الأخير** فهو مطروح بقوة في مراكز البحث والدراسات الأكاديمية، وهو مشروع تقسيم العراق إلى وحدات طائفية دينية وقومية ومذهبية، وبذلك يتحقق مشروع **برنارد لويس** في المنطقة من البوابة العراقية[46].

يحدث مشروع التقسيم في حالة فشل الإصلاح السياسي وفشل التيارات السياسية في تحقيق إجماع وتوافق حول المصالح الوطنية، وتأثير القوى الخارجية في توجيه إرادة ومواقف التيارات السياسية، ودورها في اللعب على النعرات الدينية والمذهبية لزعزعة البنيان الاجتماعي وتحقيق أهداف استراتيجية، مما يساهم في إشعال الصراع الداخلي بين الجماعات العرقية والدينية، ومن تم دعم مشروع التقسيم إلى كيانات شيعية وسنية وكردية،

حيث يبدو أن القوى الخارجية تسعى وراء "أجندة خفية" تقوض الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في العراق. فمن المشكوك فيه أن الجهات الخارجية تمارس تأثيرًا حاسمًا على المصالحة الوطنية في العراق من خلال تقديمها للدعم المادي واللوجستي للحركات الطائفية والميليشيات المسلحة والتي تتمتع بقوة ومصلحة في استمرار الصراع.

ب- **الحلول و البدائل المقترحة:** تستدعي المعضلة الأمنية المجتمعية العراقية تجنيد كل فئات المجتمع العراقي من حكومة، مجتمع مدني ومواطنين لإيجاد حلول واقعية و حقيقية تلمس جذور الأزمة وعمقها، فلابد من:

1- الاعتراف بوجود نزاع وخلاف بين القوى والكتل الاجتماعية- السياسية العراقية المتعددة والمتنوعة، والذي امتد ليصل إلى قواعدها المجتمعية القومية والدينية والمذهبية و الثقافية والسياسية، ما جعل العلاقة بينها علاقة سلبية وصلت إلى حدودها القصوى بوقوعه في دائرة التصادم الدموي[47].

2- تحييد الأطراف والقوى الخارجية المؤثرة في الشأن الداخلي العراقي، وضرورة الحوار الوطني الفعال لوضع الأسس والقواعد التي تمهد الطريق لإعادة الولاء للهوية الوطنية الجامعة .

3- إعادة هيكلة المؤسسات والنظام السياسي والقضاء على نظام المحاصصة الذي أبان عن فشله في إدارة التنوع وضمان الحقوق لجميع المواطنين وتعديل مواد الدستور الضرورية والتي تصب في خدمة الهوية الوطنية.

4- بناء دولة المواطنة التي تكفل الحقوق لجميع المواطنين، بغض النظر عن العرق و الدين والطائفة بتشريع قوانين مكافحة التمييز أو التفرقة بينهم.

5- عدم السماح للمرجعيات الدينية التدخل في الأمور السياسة واستخدام الرموز الدينية في الحملات الانتخابية والمنافسات السياسية، والاحتفاظ بدورها في محاربة الرذيلة والعمل على ترسيخ روح التسامح بين أتباع مختلف الطوائف الدينية .

6- حل المليشيات المسلحة، ونزع السلاح منها ومن العشائر، وإعادة الهيبة للجيش العراقي الوطني.

الخاتمة:

ممّا تقدم يمكن القول، إنّ أساس أزمة المعضلة الأمنية المجتمعية العراقية، هو أساس سياسي طائفي بالمقام الأول، وليست طائفي اجتماعي كما تحاول بعض الجهات الدولية الترويج لها .فهي نتيجة جملة من العوامل والأسباب الداخلية والخارجية المتداخلة والمعقدة، وما زاد من ذاك التعقيد وقوع العراق في منطقة كانت تؤهله للعب دور إقليمي، لولا تلك السياسات الفاشلة التي تبنتها الأنظمة السياسية السابقة وسهلت من مهمة بعض القوى الطامحة في استغلال هفواتها من التسرب والعبث بنسيجها المجتمعي.

فلم تكن العوامل وتحديات البيئة الداخلية العراقية من ترسبات تاريخية وسياسية و اجتماعية وحدها ما زاد من حجم المعضلة الأمنية المجتمعية العراقية، التي تتعاظم اليوم بفعل سياسات الهوية وفشل في بناء الدولة، لولا تدخلات القوى الإقليمية والدولية وتمكنها من فرض أجنداتها على الواقع السياسي والأمني العراقي، ما أدى بالعراق بأن

يصبح ساحة صراع فيما بينها، وحقل تجارب لاستراتيجياتها وسياساتها، وبهذا أثبتت الدراسة صحة الفرضية، التي تناولت دور وتأثير العامل الخارجي بغياب الأمن المجتمعي في المجتمع العراقي وبالتالي نشوء ما يسمى بالمعضلة الأمنية المجتمعية.

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- جون بيلس، ستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ت: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،2004 .

- شعيب مختار، **وثائق المؤامرة ومخططات التقسيم**، دار روابط للنشر وتقنية المعلومات و دار الشقري للنشر، القاهرة ،2018.

- عبد حمادي محمد، **النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية** ، دارالعربي للنشر و التوزيع، القاهرة ،2019 .

- عبد المطلب عبد المهدي موسى، **ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة في الأسباب و سبل المواجهة** ، دار غيداء للنشر و التوزيع، الأردن،2017.

- مجموعة مؤلفين، **العرب والولايات المتحدة الأمريكية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة معاصرة** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،2017 .

- مختار شعيب، **وثائق المؤامرة و مخططات التقسيم**، دار روابط للنشر وتقنية المعلومات ودار الشقري للنشر، القاهرة ،2018 .

- نافعة حسن وآخرون، **العالم العربي من الانقسام إلى المصالحات، مراجعة نظام بركات**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2019.

2- المقالات:

- أبو صبيع محمد، **الدور السعودي في العراق بعد 2003**، منتدى الحوار المدني، مركز المرايا للدراسات والإعلام، النجف، العراق ،9 شباط 2015.

-أحمد شكر حمود الصبحي، "**ظاهرة الاستقرار السياسي في العراق بعد 2003" دراسة في المفهوم و الأسباب"**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، العدد 42،2018،13-84.

- أحمد فاضل جاسم داود، **"عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003- دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية، والآفاق المستقبلية"**، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد2014،25، 182-217.

- عامر هاشم عواد،**"دور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط"**، مجلة الدراسات الدولية ،العراق، العدد 33، 2006، 221-232.

- عبد جبر وليد، **"إدارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية – العراق أنموذجا– دراسة اجتماعية – تحليلية"**، مجلة الآداب، العراق ،العدد 119،2016، 225-274.

- قحطان عدنان أحمد، **"العلاقات العراقية –السعودية بعد العام 2003 وملامحها المستقبلية"**، مجلة دراسات دولية، العراق، العدد 38،2008، 89-102.

- هيفاء أحمد محمد، **"إشكالية الهوية الوطنية العراقية"**، مجلة الدراسات الدولية ،بغداد ، العراق،العدد53، 1،2012-20.

- والي البديري أياد عايد، "**التركيب الإثنوغرافي لسكان العراق و تحليل أثره في بناء الدولة و استقرارها"**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية جامعة القادسية، العراق، االمجلد الثالث، العدد 1، 145،2010- 174 .

3- المداخلات:

- عبد الحسين شعبان، **الطائفية السياسية كأداة للتدخلات الإقليمية تخوم الطائفية وأدلجة الهوية**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ندوة حول موضوع "عشر سنوات على احتلال العراق "، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 10-11أبريل 2013، الدوحة، قطر.

4- التقارير:

- فريق الأزمات العربية، **الأزمة العراقية 2019-2020 إستراتيجية الخروج**، مركز الدراسات الشرق الأوسط، الأردن، نوفمبر 2020، http://mesc.com.jo/CrisesTeamReports/21.pdf

5- **مواقع الانترنت:**

- أحمد الدباغ، **بالأرقام والمناطق. تعرف إلى خريطة "التنوع الطائفي" في العراق**، ساسة Post، تاريخ النشر: 9أكتوبر 2018، تاريخ الاطلاع: 2019/07/17 ، الرابط:https://www.sasapost.com/introducing-to-ethnic-minorities-in-iraq/.

- أسعد سليمان، **العراق "جذور الصراعات الداخلية"**، المعهد المصري للدراسات و الإستراتيجية،4 ماي2017 ،ص7، تاريخ الاطلاع: 2019/07/17 ، الرابط:file:///C:/Users/TITAN%20%202/Downloads/pdf.

- **كيف تغير الصراعات الطائفية ديموغرافية العراق باستمرار؟**، ساسه Sas Post، 29 يوليو 2016،تاريخ الاطلاع: 28 جويلية 2019،على التوقيت:10:27 الرابط:https://www.sasapost.com/war-changes-demographics-of-iraq/ .

- جويد منتظران، سعيد قرباني، **سيناريوهات أمام مستقبل العراق..وتحليل الرؤى القانونية و الدولية والأمنية للجمهورية الإسلامية في إيران**، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2017، ص ص 20- 21، الرابط:http://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2017/12/89765645.pdf

- **دراسة: أسباب و تداعيات و مآلات عدم الاستقرار في العراق 2003-2018**، مركز بغداد للدراسات و الاستشارات ، 30سبتمبر2018،29 جويلية 2019، على التوقيت:17:24 ،الرابط:http://baghdad.center ،.

-عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، **آفاق الدور الإيراني في ضوء الانتخابات التشريعية العراقية 2018**، **وحدة الدراسات الإقليمية والدولية**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

،23ماي 2018، يوم:29جويلية 2019، على التوقيت:12:34 ،الرابط:https://rasanah-iiis.org/.

- علاء ابراهيم رجب، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط – دراسة حالة العراق**، المركز الديمقراطي العربي،1فبراير 2018، بتاريخ:6أوت 2019، على التوقيت:22:35، الرابط:https://democraticac.de/?p=52042.

- مجاهد الطائي، **هل يخلق الدور التركي في شمال العراق توازنا مع إيران ؟**، ن بوست ، 24ماي 2017، يوم:2أوت 2019، على التوقيت التالي:12:22، الرابط: https://www.noonpost.com/content/18113/.

-محسن محمد صالح، **الولايات المتحدة من حدود ساسيس بيكوا إلى جدران الدم (العراق نموذجا)**، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات** ،1أوت 2016، 3أوت 2019، على التوقيت 20:05 ،الرابط التالي: https://www.alzaytouna.net/.

- مصطفى صلاح، **التدخل الإيراني في العراق: آليات السيطرة وحدود الدور**، المركز العربي للبحوث و الدراسات ،1اوت 2018، يوم: 1أوت 2019، التوقيت:21:29، الرابط الآتي: http://www.acrseg.org/40853 .

- مهند يوسف، **مستقبل التواجد الأمريكي في العراق**، مركز العراق الجديد،6مارس 2019، تاريخ المشاهدة:25جويلية 2019، 28 جويلية 2019، على التوقيت:11:43، الرابط: https://www.newiraqcenter.com/.

- ميثاق مناجي العيساوي، **السيناريوهات المستقبلية للتحول السياسي في العراق**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، مارس 12،2016أوت2019، على التوقيت:11:25، الرابط:http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq .

- نور رعد، **ماذا أنتج نظام المحاصصة الحاكم في العراق ومن المستفيد منه**، الحوار المتمدن ،28/8/10،2016جويلية 2019، على التوقيت 19:14، الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?.

- المراجع باللغة الإنجليزية:

- Periodicals and Reviews:

- Bjorn Moller, **The Concept of Security** ,The Pros and Cons of Expansion and Contraction ,a paper submitted to the 18th Conference,IPRA,Finland,2000.
- Jennifer Mitzen, **Ontological Security in World Politics: States Identity and Security Dilemma**,Europian Journal of International Relation,Ohio State university ,USA,2006.
- Edward A Kolodziej, **Renaissance in security studies ?Caveat Lector!**, International Studies Quarterly, Vol. 36, No. 4,1992.
- Michael Eisenstardt ,Michael Knights, AhmedAli,(2011), **Iran's Influence in Iraq -Countering Tehran's Whole-of-Government Approach**, The washinfgtonInstitue.
- Paul Roe , **The intrastate security Dilemma: Ehnic Conflict as a« tragedy »,** Journal of Peace and Research,Vol 36 ,N2,1999.
- Soner Cagaptay ,Tyler Evans,**Turkey's Changing Relations with Iraq-Kurdistan up** ,Baghdad Down,Policy Focus 122,2012.

الهوامش:

[1] -Jennifer Mitzen, **Ontological Security in World Politics: States Identity and Security Dilemma,** Europian Journal of International Relation , Ohio State university,USA,2006, p 341.

[2] - جون بيلس، ستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ت: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 418.

[3]- Edward A Kolodziej, **Renaissance in security studies?Caveat Lector!** ,International studies Quarterly ,1992,P36.

[4] - Paul Roe , **The intrastate security Dilemma: Ehnic Conflict as a « tragedy »**, Journal of Peace and Research,Vol 36 ,N2,1999,pp183-202

[5]-Paul Roe, **The intrastate security Dilemma** ,op,cit, p188.

[6] - Bjorn Moller, **The Concept of Security ,The Pros and Cons of Expansion and Contraction**, a paper submitted to the 18th Conference,IPRA,Finland ,2000.

[7]- محمد عبد حمادي، **النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية**، العربي للنشر والتوزيع، 2019، ص 96.

[8]- محمد عبد حمادي ، نفس المرجع، ص97.

[9]- أحمد الدباغ، **بالأرقام والمناطق.تعرف إلى خريطة "التنوع الطائفي في العراق"**، ساسة Post، تاريخ النشر: 9أكتوبر 2018،/ تاريخ الاطلاع: 2019/07/17، الرابط: https://www.sasapost.com/introducing-to-ethnic-minorities-in-iraq .

[10]- أحمد الدباغ ، المرجع نفسه .

[11]- محمد عبد حمادي، المرجع السابق.

[12]- أياد عايد والي البديري، **التركيب الإثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية ،العراق، المجلد الثالث، العدد1، 2010، ص ص 154- 155 .

[13]- أحمد الدباغ، المرجع نفسه .

[14]- هيفاء أحمد محمد، **إشكالية الهوية الوطنية العراقية**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 53، ص 5.

[15]- هيفاء أحمد محمد، نفس المرجع، ص 5.

[16]- نفس المرجع .

[17]- أسعد سليمان، **العراق "جذور الصراعات الداخلية"**، المعهد المصري للدراسات والإستراتيجية، 4 ماي 2017، ص7، الرابط:file:///C:/Users/TITAN%20%202/Downloads/pdf.

[18]- **كيف تغير الصراعات الطائفية ديموغرافية العراق باستمرار؟**، ساسهSas Post، 29 يوليو 2016،28 جويلية 2019،على التوقيت:10:27،الرابط:-https://www.sasapost.com/war-changes-demographics-of-iraq/.

[19]- وليد عبد جبر، **إدارة التنوع الثقافي و استدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية – العراق أنموذجا– دراسة اجتماعية – تحليلية**، مجلة الآداب، العدد 119، كانون الأول2016، ص 241.

[20]- أحمد فاضل جاسم داود، **عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003- دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية**، مجلة السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 25،2014، ص 188.

[21]- أحمد فاضل جاسم داود ، نفس المرجع .

[22]- عبد الحسين شعبان ،**الطائفية السياسية كأداة للتدخلات الإقليمية تخوم الطائفية وأدلجة الهوية** ، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، قطر، 10أبريل 2013، ص 13.

[23]- مهند يوسف، **مستقبل التواجد الأمريكي في العراق**، مركز العراق الجديد،6 مارس 2019، تاريخ المشاهدة:25جويلية 2019 ،28 جويلية 2019، على التوقيت:11:43، على الرابط: https://www.newiraqcenter.com/archives/4943،.

[24]- أحمد شكر عمرو الصبحي، **ظاهرة الاستقرار السياسي في العراق بعد 2003" دراسة في المفهوم و الأسباب"**، مجلة تكريت للعلوم السياسية العدد 13،2018،ص 59.

[25]- **دراسة: أسباب وتداعيات ومآلات عدم الاستقرار في العراق 2003-2018**، مركز بغداد للدراسات والاستشارات، 30سبتمبر2018، 29 جويلية 2019، على التوقيت:17:24، الرابط: http://baghdad.center.

[26]- نور رعد، **ماذا أنتج نظام المحاصصة الحاكم في العراق ومن المستفيد منه**، الحوار المتمدن ،28/8/10،2016جويلية 2019، على التوقيت 19:14، الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp? ،.

[27]- عبد المطلب عبد المهدي موسى، **ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة في الأسباب وسبل المواجهة**، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع ،2017،ص 62.

[28]- عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، **آفاق الدور الإيراني في ضوء الانتخابات التشريعية العراقية 2018**، وحدة الدراسات الإقليمية والدولية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 23ماي 2018، 29جويلية 2019، على التوقيت:12:34 ،الرابط: https://rasanah-iiis.org/ ،.

[29] - Michael Eisenstardt, **Michael Knights,AhmedAli,Iran's Influence in Iraq -Countering Tehran's Whole-of-Government Approach** , The washinfgtonInstitue ,11April 2011, p11, https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PolicyFocus111.pdf.

[30] - مصطفى صلاح، **التدخل الايراني في العراق:آليات السيطرة وحدود الدور**، المركز العربي للبحوث و الدراسات،1اوت 2018، 1أوت 2019 التوقيت:21:29، الرابط الآتي: http://www.acrseg.org/40853

[31] - مصطفى صلاح ،المرجع السابق .

[32] -Sonercagaptay ,Tyler Evans,**Turkey's Changing Relations with Iraq- Kurdistan up**, Baghdad Down,Policy Focus 122,October2012,p1.

[33] - مجاهد الطائي، **يخلق الدور التركي في شمال العراق توازنا مع إيران؟**، ن بوست،24ماي 2017،2أوت 2019، على التوقيت التالي:12:22، على الرابط: https://www.noonpost.com/content/18113/.

[34] -قحطان عدنان أحمد، **العلاقات العراقية –السعودية بعد العام 2003 وملامحها المستقبلية**، مجلة دراسات دولية، العراق، العدد 38،2008،ص 97.

[35] - محمد أبو صبيع، **الدور السعودي في العراق بعد 2003**، منتدى الحوار المدني، مركز المرايا للدراسات والإعلام، النجف، 9 شباط 2015 ،ص24.

[36] - محمد أبوصبيع، المرجع نفسه ،ص 25.

[37] - محمد أبوصبيع، المرجع نفسه ،ص 27.

[38] - مجموعة مؤلفين، **العرب والولايات المتحدة الأمريكية: المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة معاصرة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2017، ص 164.

[*] - أستاذ التاريخ في الولايات المتحدة الأمريكية.

[39] - مختار شعيب، **وثائق المؤامرة ومخططات التقسيم**، دار روابط للنشر وتقنية المعلومات ودار الشقري للنشر، القاهرة، 2018 ،ص 34.

[40] - عامر هاشم عواد، **دور العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط**، مجلة الدراسات الدولية، العراق، العدد 33، 2006، ص 184.

[41]- مختار شعيب، المرجع نفسه ،ص 38.

[42]- محسن محمد صالح، **الولايات المتحدة من حدود ساسيس بيكوا إلى جدران الدم (العراق نموذجا)**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت،1أوت 2016،3أوت 2019، على التوقيت 20:05، على الرابط التالي: https://www.alzaytouna.net/2016/08/01.

[43]- علاء إبراهيم رجب، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط – دراسة حالة العراق**، المركز الديمقراطي العربي،1فبراير 2018،6أوت 2019، على التوقيت:22:35، على الرابط:https://democraticac.de/?p=52042.

[44]- ميثاق مناحي العيساوي، **السيناريوهات المستقبلية للتحول السياسي في العراق**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، العراق، مارس 2016، 12أوت 2019، على التوقيت 11:25 ،الرابط: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2016/03/16/، .

[45]- فريق الأزمات العربية، **الأزمة العراقية 2019-2020 إستراتيجية الخروج**، مركز الدراسات الشرق الأوسط، الأردن، نوفمبر 2020، ص16.

[46]- جويد منتظران، سعيد قرباني، **سيناريوهات أمام مستقبل العراق ..وتحليل الرؤى القانونية والدولية و الأمنية للجمهورية الإسلامية في إيران**، مركز البيان للدراسات و التخطيط، العراق،2017، ص ص 20- 21، الرابط:-http://www.bayancenter.org/wp content/uploads/2017/12/89765645.pdf.

[47]- حسن نافعة وآخرون، **العالم العربي من الانقسام إلى المصالحات، مراجعة نظام بركات**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2019، ص 154.